اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

نصّب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" "اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية" بتاريخ 13 ماي 2000 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 101 2000 المؤرخ في 9 ماي 2000. وتتألف اللجنة من 158 عضوا. بعد حوالي تسعة أشهر من الأشغال قدمت اللجنة مشروعها.

أ-مهام اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية: حدد المرسوم رقم: 101 المؤرخ في: 09 ماي 2000 مهام اللجنة، وأعضاءها ومنحها الصلاحيات التالية: **(اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي:2001، ص14)**

1 إجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة قصد إعداد تشخيص موضوعي ومفصل لجميع عناصر المنظومة التربوية ودراسة إصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم.

2- اقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة لسياسة تربوية جديدة تشمل على الخصوص اقتراح مخطط رئيسي يتضمن المبادئ العامة والأهداف والاستراتيجيات والآجال المتعلقة بالتنفيذ التدريجي للسياسة التربوية الجديدة من جهة وتنظيم المنظومات الفرعية وكذا تقييم الوسائل البشرية والمالية الواجب توفيرها من جهة أخرى.

3 تقديم نتائج أشغالها في تقرير عام يستخدم كأساس لإصلاح المنظومة التربوية في مجملها ولإعداد ترتيب قانوني جديد بحكم منظومة التربية والتكوين في أجل تسعة أشهر من تاريخ تنصيبها.

4 دراسة واقتراح تقرير مفصل للتدابير التي تراها ضرورية وعاجلة لتطبيقها في ميادين ذات أولوية مباشرة مع الدخول المدرسي الذي يلي تاريخ تنصيبها في إطار المسعى العام لمهمتها وعلى أساس التشخيص الذي تعده.

5- تؤهل اللجنة في إطار إنجازاتها للقيام بما يأتي:

أ- تطلب من الإدارات والهيئات العمومية إبلاغها بجميع الوثائق والدراسات والمعلومات الإحصائية أو غيرها المتعلقة بالمنظومة التربوية التي من شأنها أن تكمل استعمالها.

ب- تستلم جميع الدراسات ذات الصلة بمهامها.

ج- تستمع إلى كل شخص يكتسي الاستماع إليه فائدة في تسيير أشغالها.

تستعين بخبراء ومستشارين أو تابعين لمنظمات دولية لمساعدتها في أشغالها.

ب-أهداف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية: تسعى إلى تحقيق ما يلي:(**اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي:2001، ص ص15-16)**

1- التحقق في إطار تشخيص المنظومة التربوية من النتائج المسجلة الإيجابية منها والسلبية مع تحليل أسبابها العميقة وآثارها.

2- تحليل التحديات الجديدة التي لابد أن تواجهها وتحديد المتطلبات الضرورية لتكوين مواطن قادر على التفتح والمساهمة في تنمية الوطن والتكيف مع عالم يتسم بتطور المعارف والتحولات والتغيرات الثقافية والعلمية والتقنية والتكنولوجية.

3- اقتراح الإجراءات الكفيلة بالسماح للناشئة الجزائرية بالاستفادة من تعليم قاعدي إلزامي ومجاني، وضمان التكافؤ لها في فرص النجاح في تمدرسها.

4- التأكيد على الظروف الكفيلة بضمان النجاح لأكبر عدد من التلاميذ على أساس قدراتهم بوضع آليات من شأنها التقليل من الرسوب والتسرب، وبالتكفل بالتلاميذ ذوي الحاجات الخاصة والقدرات المتميزة.

5- اقتراح اختيارات تساعد على حل أحد المشاكل الرئيسية المتعلقة بغايات وتنظيم التعليم ما بعد الأساسي في إطار منسجم شامل ومتكامل.

6- دراسة الوسائل التي تساعد على تجديد جذري للمحتويات والمناهج البيداغوجية والعمل على جعل التلاميذ في منأى عن التأثيرات ومحاولة التغيير الأيدلوجي أو السياسي بحيث يهدف هذا الإصلاح إلى تكوين مواطن يكتسب علما ومهارة ومنهجا سلوكيا وآداب التعايش مع الغير.

7- اقتراح مشروع بعيد المدى يتناول التعليم العالي والبحث العلمي.

8- دراسة الترتيبات المناسبة قصد إدماج تعليم اللغات الأجنبية في مختلف مراحل المنظومة التربوية، لتمكين المتعلمين من الوصول المباشر إلى المعارف العالمية وتسهيل الانفتاح على ثقافات أخرى، وتحقيق التساوي بين مختلف شعب التعليم الثانوي والتكوين المهني والتعليم العالي.

9- تحديد الظروف واقتراح ما يستلزم من إدماج التكنولوجيات الجديدة في المنظومة التربوية، خاصة المتعلقة بالإعلام والاتصال والإعلام الآلي.

10- اقتراح منظومة فعالة ومستقرة لتكوين وتقييم المكونين.

11- توخي اللجنة في تفكيرها الاستناد دوما إلى مرجعية قوامها المبادئ والقيم السياسية ذات الصلة بمفاهيم المواطنة والمساواة والتسامح والسلم والديمقراطية وحب الوطن والتفتح على العالم، وهي القيم التي لابد أن تكون قاعدة صلبة ينبني عليها نشاط المدرسة الجزائرية.

12- الاستعانة بأي شخص كفء ومؤهل لاسيما خبراء المنظمة العالمية للتربية والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة(الألسكو).

13- اقتراح كل الحلول التي من شأنها أن تحقق التقدم.

ج-هيكلة النظام التعليمي بعد إصلاحات المنظومة التربوية 2001: تغيرت هيكلة النظام التعليمي بعد إصلاحات اللجنة الوطنية إلى:

1-التعليم الابتدائي: ويضم خمس سنوات وكان تطبيقه بصورة تدريجية:

- السنة الأولى من التعليم الابتدائي: تم تنصيبها في الموسم الدراسي 2004/2003.
- السنة الثانية من التعليم الابتدائي: تم تنصيبها في الموسم الدراسي 2005/2004.
- السنة الثالثة من التعليم الابتدائي: تم تنصيبها في الموسم الدراسي 2006/2005.
- السنة الرابعة من التعليم الابتدائي: تم تنصيبها في الموسم الدراسي 2007/2006.
- السنة الخامسة من التعليم الابتدائي: تم تنصيبها في الموسم الدراسي 2008/2007.

2-التعليم المتوسط: ومدته أربع سنوات (السنة أولى من التعليم المتوسط إلى السنة الرابعة)

- السنة الأولى من التعليم المتوسط: تم تنصيبها في الموسم الدراسي 2004/2003.
- السنة الثانية من التعليم المتوسط: تم تنصيبها في الموسم الدراسي 2005/2004.
- السنة الثالثة من التعليم المتوسط: تم تنصيبها في الموسم الدراسي 2006/2005.
- السنة الرابعة من التعليم المتوسط: تم تنصيبها في الموسم الدراسي 2007/2006.

3-التعليم الثانوي: ومدته ثلاث سنوات تم تنصيبها كما يلي:

- السنة الأولى من التعليم الثانوي في الموسم الدراسي 2006/2005.
- السنة الثانية من التعليم الثانوي في الموسم الدراسي 2007/2006.
- السنة الثالثة من التعليم الثانوي في الموسم الدراسي 2008/2007.

وهكذا فمنذ بداية العام الدراسي 2008/2007، تم الانتهاء من وضع المناهج الدراسية الجديدة حيز التطبيق لمجموع المستويات الدراسية (عددها 12) التي تتكون منها المنظومة التربوية، أي ما لايقل عن 185 منهاجا دراسيا جديدا تم بناؤها منذ انطلاق الإصلاح في سنة 2003. **(بوبكر بن بوزيد:2009، ص56)**

6-3-القانون التوجيهي:

لقد حكمت أمرية 16 أفريل 1976 نظام التربية بالجزائر لمدة 32 سنة كاملة، إلى أن جاء القانون التصحيحي إن صح التعبير التوجيهي في توجهه الذي أصدره رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 21 جانفي 2008 تحت رقم 04 الذي نشر عبره الإصلاحات الكبرى في مجال التربية. **(سعد لعمش، إبراهيم قلاتي: 2010، ص34)**.

وقد تضمن هذا القانون سبعة أبواب تحتوي 106 مادة قانونية تناولت أبعادا سياسية وبيداغوجية وتسييرية، وقد مس هذا القانون التوجيهي جوانب عدة لا سيما غايات المدرسة ومهام المدرسة، أيضا المبادئ الأساسية للتربية الوطنية، والخطوط العريضة لنظام الجماعة التربوية، كذلك تنظيم المدرسة. **(سعد لعمش، إبراهيم قلاتي: 2010، ص35)**.

وقد قام "إبراهيم قلاتي" بإجراء مقارنة قانونية بين أمرية 76 والقانون التوجيهي 04 في عدة نقاط بعد تلخيصه لما جاء في القانون التوجيهي، وإظهار بعض النقاط المتعلقة بالمناهج مثل المقاربة بالكفاءات ومبررات هذا الاختيار لهذه المقاربة.

ويشكل هذا القانون الدستور أو المرجعية الأساسية للنظام التربوي في الجزائر وفيه العديد من النقاط الهامة المادة (02) حددت غايات التربية.

المادة (03) حول مهام المدرسة الجزائرية.

المادة (04): مهمة التعليم والتعلم.

المادة (05): التنشئة الاجتماعية المدرسية.

المادة (06): مهمة التأهيل. **(محمد الصالح حثروبي: 2012، ص ص16-20)**.

أما ما تعلق بالتعليم الابتدائي فجاء في المواد (27) مستويات التعليم، المادة (46) مدة التعليم الأساسي، المادة (47) مدة التعليم الابتدائي، المادة (48) سن الدخول للمدرسة الابتدائية، المادة (49) الامتحان النهائي لمرحلة التعليم الابتدائي.

7-النظام التربوي في الفترة ما بين (2010-2018):

أقبلت المدرسة الجزائرية على مرحلة جديدة متمثلة في تبني جيل جديد من المناهج الدراسية، بداية من السنة الدراسية 2016-2017 انطلاقا من السنة الأولى والثانية ابتدائي، الأولى متوسط، وهذا كان بالاستفادة من التقارير التقييمية لمناهج الجيل الأول، والشيء الإيجابي الذي تم البدء به هو عملية التكوين سواء ما تعلق بتكوين اللجان المتخصصة المتكونة من المفتشين أو ما تعلق بتكوين أساتذة التعليم الابتدائي في سياق الاستعداد لتطبيق هذه البرامج والتعرف مرحليا بالمناهج والوثائق المرافقة للمنهاج وكذلك التقييم.

وقد اعتبرت وزيرة التربية "نورية بن غبريت" أن الجيل الثاني من إصلاحات المنظومة التربوية يعد نقلة لكسب رهان نوعية التعليم وأداء المدرسة الجزائرية. **(الإذاعة الجزائرية: 24-04-2016، 14.00).**

7-1-تخفيف محتويات مناهج التعليم الابتدائي واعتماد طبعة جوان 2011:

تم إجراء تخفيفات مست محتويات مناهج التعليم الابتدائي من طرف اللجنة الوطنية للإصلاح بغرض إحداث انسجام شامل بين المضامين المقررة يتماشى والتوقيت المخصص لها، وكان ذلك عبر مراحل متتالية: جوان 2008، جوان 2009 وأخيرا جوان 2011. **(محمد الصالح حثروبي: 2012، ص41)**

أ-الأسس المعتمدة في عملية تخفيف محتويات المناهج: تم طرحها في عدة نقاط: **(محمد الصالح حثروبي: 2012، ص42)**

- احترام التدرج المفاهيمي.
- المحافظة على المعارف المهيكلة للمادة.
- تجنب التكرار والحشو.
- إحداث الانسجام التام بين المضامين المقررة في المناهج والمواقيت الرسمية لكل مادة.
- تحسين مقروئية المناهج بحيث تصبح في متناول جميع الأساتذة.

ب-أشكال التخفيف في محتويات المناهج:

إن الحذف قد يعود لصعوبة بعض التعلمات وتجاوزها مستوى المتعلمين، أو لكونها مدرجة في مستويات أعلى أو مكررة في نفس المستوى الدراسي من خلال وحدة تعليمية أخرى، أو لأنها لا تتواءم

والزمن المخصص للدراسة، وقد تم دمج بعض المواضيع في أنشطة أخرى من نفس المادة (اللغة العربية) أو في أنشطة مواد أخرى لتجنب الحشو على اعتبار أن كل مستوى دراسي يشرف عليه أستاذ واحد. **(محمد الصالح حثروبي: 2012، ص42)**

7-2-المناهج الدراسية الجزائرية للمرحلة الابتدائية -المناهج المحسنة-:

المنهاج الدراسي: "بنية منسجمة لمجموعة من العناصر المنظمة في نسق تربطها علاقات التكامل بوضوح، وهو نوع من التشريع يقصد به تنظيم العملية التعليمية التعلمية وتوجيهها نحو الأغراض القومية المنشودة وهو أشبه بالقوانين التشريعية التي تكفل التقدم والحياة الفضلى. **(بن الصيد بورني سراب، بن عاشور عفاف: 2018/2017، ص6).**

أو هو بناء منسجم يجند مجموعة من العناصر المتربة في نظام وبروابط محددة بوضوح، وعلاقات تكاملية **(وزارة التربية الوطنية: 2016، ص6).**

تم أخذ هذين التعريفين من الوثائق الرسمية الجزائرية للتعبير عن المنهاج الدراسي، كما كان هناك في كلا الوثيقتين تأكيد على أنه عند إعداد أي منهاج ينبغي الاعتماد على منطق يربط الأهداف والتقنية بالوضعيات والمضامين وترتيبات تحقيقها، أيضا الربط بالإمكانات البشرية والتقنية والوسائل التي ينبغي أن تجند بقدرات المتعلم وكفاءات المعلم، كما أن بناء المنهاج يعتمد على المبادئ التالية: **(وزارة التربية الوطنية: 2016، ص6).**

1- الشمولية: بناء منهاج لكل مرحلة تعليمية.
2- الانسجام: شرح العلاقات بين مختلف مكونات المنهاج العام.
3- قابلية التطبيق: التكفل بعملية التكيف مع شروط التنفيذ.
4- المقروئية: توخي البساطة والوضوح والدقة.
5- الوجاهة: توخي التطابق بين أهداف التكوين التي تحملها المناهج والحاجات التربوية.

7-3-مميزات وخصوصيات المناهج الجديدة:

تم تحديد جملة من المميزات للمناهج من الجانب التصوري والبيداغوجي والديداكتيكي في النقاط التالية: **(بن الصيد بورني سراب، بن عاشور عفاف: 2018/2017، ص8).**

1- "تصور يهدف إلى تحقيق ملامح التخرج لغاية شاملة مرساة في الواقع الاجتماعي، تتضمن قيما ذات علاقة بالحياة الاجتماعية والمهنية.
2- نموذج تربوي بنائي اجتماعي بوضع البنائية الاجتماعية في صدارة الاستراتيجيات المنتهجة.

3- المقاربة بالكفاءات، ووضعيات مشكلة للتعلم ذات طابع اجتماعي مستنبطة من أطر الحياة.

4- التقويم كأداة فعلية من أدوات التعليم ويهتم بالوظيفتين التعديلية والإقرارية عن طريق تقويم المسارات والكفاءات.

5- هيكلة المادة على أساس مفاهيم منتقاة حسب قدرتها الإدماجية ومنظمة في ميادين.

6- حددت مستويات المفاهيم على أساس الصعوبات التي تطرح عند ممارستها في التعليم والتعلم.

7- نظمت المحتويات على شكل موارد معرفية لخدمة الكفاءة".